AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

مسار السياسة الاقراضية للمصرف الصناعي العراقي رؤية وتحليل للمدة (١٩٩٢-٢٠١٥)

م. حيدر حسين* **أ.د ثريا عبد الرحيم ***

الملخص :

تعد وظيفة المصرف الصناعي العراقي، احدى اهم الوظائف المعقدة، نتيجة للمهام الملقاة على عاتقه، والتي تستهدف تطوير القطاع الصناعي في العراق، وبما ان الأخير يعاني من مشاكل متراكمة، أضحت عملية تنشيطه لا تقتصر على عملية التمويل فقط بل يجب ان تتضافر مجموعة من العوامل أحدها الجانب التمويلي لكي تسهم جميعها في خلق قطاع صناعي قادر على إدارة كابينة النشاط الاقتصادي في العراق.

Abstract

The job of the Industrial Bank of Iraq, one of the most complex functions, as a result of the tasks entrusted to him, which aims to develop the industrial sector in Iraq, and as the latter suffers from accumulated problems, the revitalization process is not limited to the financing process only, but must be combined a combination of factors The financing aspect in order to contribute to the creation of an industrial sector capable of managing the cabin of economic activity in Iraq.

*كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة المثنى ، haidar.albujabir@gmail.com
*كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، thuria_ka23@yahoo.com

مشكلة البحث

يعاني المصرف الصناعي من انخفاض حجم التخصيص المالي لأغراض منح الائتمان، على الرغم من ان راس ماله المدفوع ممول من قبل الدولة، مما ينعكس بشكل سلبي على القدرة الاقراضية للمصرف.

هدف البحث

يسعى البحث، لتسليط الضوء على واقع المصرف الصناعي، من خلال تحديد مساهمته في ممارسة وظائفه التي تهدف الى تطوير القطاع الصناعي في العراق. مع توضيح أسباب ارتفاع درجة المخاطرة للقروض الممنوحة، بسبب عدم الاستقرار الأمني.

اسلوب البحث

استخدم البحث الأسلوب التحليلي المستند على البيانات الصادرة من مؤسسات الدولة الرسمية، بالإضافة الى اعتماده على الاشكال البيانية والتي توضح المسار الزمني لتلك البيانات.

الحدود الزمانية:

الحدود الزمانية للبحث امتدت من المدة (١٩٩٢ ولغاية ٢٠١٥).

الحدود المكانية

يعد المصرف الصناعي العراقي هو البعد المكاني للبحث.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان زيادة التخصيصات المالية للمصرف الصناعي سوف يسهم في تحسين القدرة الاقراضية له بما يلائم حاجة القطاع الصناعي في العراق.

المحور الأول: نشأة المصرف الصناعي

بموجب القانون رقم (٥١) لسنة (١٩٣٥)، تم أنشاء المصرف الزراعي الصناعي ليسهم في تمويل القطاعين الزراعي والصناعي، ولكن المصرف اعطى اهتماماً أكبر للقطاع الزراعي وعلى حساب القطاع الصناعي، حيث بلغ معدل الإقراض السنوي خلال المدة من سنة (١٩٣٥) الى سنة (١٩٤٤) ما مقداره (١٥٢) ألف دينار منها (١٤١) ألف دينار منحت للقطاع الزراعي مقابل (١١) ألف دينار فقط منحت للقطاع الصناعي، أي ان حصة القطاع الصناعي من القروض التي منحها المصرف (٧%) تقريباً، ومن أجل العمل على تطوير القطاع الصناعي فقد صدر القانون رقم (12) لسنة (١٩٤٠) والخاص بشطر المصرف الزراعي الصناعي الى كل من المصرف الزراعي والمصرف الصناعي، الا انه وبسبب ظروف الحرب العالمية الثانية؛ لم يباشر المصرف الصناعي اعماله الا في سنة (١٩٤٦)، حيث كان رأسماله المصرح به آنذاك نصف مليون دينار بلغ المدفوع منه (450) الف دينار.

جاء بقانون تأسيس المصرف ان من بين أهدافه تشجيع التصنيع عن طريق منح القروض للمشروعات الصناعية، والمساهمة في رؤوس أموال بعض المشاريع وإقامة المشاريع الصناعية لحسابه الخاص والمساعدة في استيراد المكائن والآلات والمعدات اللازمة للصناعة وكذلك دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع المنوي اقامتها، ومن اجل ان يواكب المصرف التطورات التي حصلت في البلد فقد زيد رأسماله الى مليون دينار سنة (١٩٥٠) ثم أصبح (10) ملايين سنة (١٩٥٨)وارتفع رأسماله المصرح به سنة (١٩٧٥) الى (25) مليون دينار مدفوع بالكامل وزيد الى (50) مليون دينار سنة ١ ١٩٧٩ .

المحور الثاني: مهام المصرف الصناعي العراقي

لا شك إن المصرف الصناعي يؤدي مهاماً ليست سهلة في بلدٍ نامٍ مثل العراق، وذلك يعود الى الخصائص الهيكلية للقطاع الصناعي، وكالاتي ٢:-

القطاع الخاص يمثل (٩٨,٣%) من أجمالي عدد الوحدات الصناعية العاملة في العراق والبالغة (١٧،٧٥٢) منشأة في مقابل (١,٥%) مملوكة للدولة و(٠,٢%) ذات ملكية مشتركة، ألا أن هذا التوزيع لا يعكس مساهمة كل قطاع في أجمالي الإنتاج الصناعي، فأن شركات القطاع العام تمثل العمود الفقري للقطاع الصناعي في العراق، أذ انها مسؤولة عن انتاج (٩٠%) من اجمالي الإنتاج الصناعي.

على الرغم من ان (٥٦%) من معامل الشركات العامة يمكن تصنيفها من ناحية المستوى التكنولوجي لعملياتها المؤدية الى الإنتاج الموصوف حسب المعايير العالمية بوصفها شركات تنتج منتجات عالية ومتوسطة المكون التكنولوجي، مقابل (٢٨%) منخفضة المكون التكنولوجي، (١٦%) معتمدة على المواد الخام، الا ان جميع المعامل تتسم الان بقدم مكائنها ومعداتها وعدم مواكبتها التطورات التكنولوجية والمنظومات الحديثة للتشغيل والسيطرة. يضاف الى تلك التحديات الداخلية، هنالك تحديات خارجية تتمثل بـ تنافس كل الدول الصناعية والإقليمية على أسواقه.

ومن أجل تحديد المهام الأساسية للمصرف الصناعي العراقي يمكن توضيحها، من خلال الاستعانة بالقوانين المتتالية التي نشأ بموجبها المصرف وتطوّر وكالاتي ٣:

إقراض المشاريع: ولعل هذه المهمة الأساس التي نشأ المصرف من أجلها، والاقراض يعني مدّ المشاريع بالمال، لغرض التوسع أو مدّ أصحاب المشاريع لأنشاء مشاريع جديدة، ومن البديهي ان تصاحب عملية الإقراض دراسة جدوى المشروع وتدفقاته النقدية المستقبلية لمعرفة قدرته على السداد، كما تتم دراسة البضائع التي سيقوم بإنتاجها والمنافسة في السوق التي سيجابهها المنتج.

المساهمة الإدارية في المشاريع الجديدة و/أو القائمة بصفة صاحب جزء من رأس المال او عضو في مجلس الإدارة ومشارك تبعاً لذلك في اتخاذ القرارات، هذه المساهمة او المشاركة قد تكون ضرورية في المساهمة في تنشيط عمل المشروع الخاص، إذا كان القائمون عليه ذو خبرة متواضعة في التمويل المصرفي وكيفية الاستفادة من القرض وكيفية جدولة أقساط السداد، فيكون ممثل المصرف الصناعي عوناً لهم في هذه الأمور، وغيرها كدراسة الجدوى واتخاذ القرار حول المنتج الذي سيتم انتاجه وطرحه في السوق، فقد يكون المنتج جزء من منتج سابق أو لوحده، إلا ان المشكلة قد تبرز أذا كان ممثل المصرف الصناعي ايضاً قليل الخبرة في التصنيع والتمويل الصناعي، وفي أوليات دراسة الجدوى! وفي بلدٍ نامٍ مثل العراق هذه الحالة ليست غريبة أذا ما حصلت أو بدت آثارها على قرارات الشركة المقترضة ذلك لأن الخبرة الصناعية في العراق ليست متجذّرة في المجتمع الذي اعتاد –أو تم تعويده– على شراء واستهلاك البضائع المستوردة، من الدول الصناعية والتي كما قلنا تحرص على الاستحواذ على السوق العراقية وهذا دفع تلك الدول على ألا تشجع التصنيع في العراق.

بسبب قلة خبرة بعض الصناعيين في عمليات الاستيراد فأن المصرف يتوسط بالنيابة عنهم في استيراد المكائن والآلات والعدد الصناعية، التي تمكّن هؤلاء من استخدامها في أعمالهم، ويكون القرض لتمويل هذه الاستيرادات ولذلك تبقى المكائن تلك باسم المصرف لحين تسديد اثمانها وحسب قانون تسجيل المكائن، وقد ينشئ المصرف مخازن لخزن تلك الآلات والمكائن إذا لم يستطع الصناعيون تحمل كلف إقامة مثل تلك المخازن، وتوضع في تلك المخازن الآلات لحين سحبها واستخدامها، ويدفع الصناعيون، أصحاب تلك الآلات أرضية الخزن طالما بقيت مكائنهم في المخزن.

يمارس المصرف الصناعي أعمالاً مصرفية تجارية بحتة، مثل التحويل الخارجي أو فتح الحسابات والاعتمادات المستنديه، ولكن لصالح عملائه من الصناعيين فقط، وهذا نوع من أنواع تسهيل أمور العملاء وأيضاً كنوع من أنواع توحيد الإجراءات، ذلك أن حصر تعامل العملاء مع المصرف الصناعي لا يضطرهم الى الذهاب الى مصرف أخر للأغراض التي ذكرت.

المحور الثالث: طبيعة القروض الصناعية

يختلف الائتمان الصناعي عن الائتمان التجاري، كون الأخير قصير الاجل ويتجه نحو تمويل راس المال التشغيلي، لكن هنا في موضوع الائتمان الصناعي نجد أن التمويل تمويلاً

متوسط الأجل وقد يمتد لمدة خمس سنوات، والسبب في هذا الاختلاف هو أن رأس المال التشغيلي سريع الحركة وسريع الإعادة وسريع التدفق، لكن التصنيع يقتضي وقتاً أطول لإنتاج وتصريف البضاعة وبالتالي لإعادة القرض الى المصرف، ولذلك يعطي المصرف الصناعي وقتاً أطول وفرصة أطول للمقترض حتى يرد دينه على أن تبقى الآلات والمكائن والعدد التي تم تمويلها من قبل المصرف باسم المصرف لحين السداد.

يضاف الى ذلك، أن المصرف الصناعي لا يقرض من الودائع التي قد تتراكم لديه لأنه اصلاً لا يستقطب الودائع ولا يحاول جذبها كما يسعى لذلك المصرف التجاري، وإذا فتح حسابات جارية فلعملائه الصناعيين فقط، وان ودائعهم (بعد طرح نسب الاحتياطات القانونية) لا تكفي لسد حاجات الصناعيين من القروض، ولذلك تقوم الحكومة بدعم رأسماله بين كل مدة زمنية وأخرى، لكي تمكنه من زيادة الإقراض، فهو أنما يقرض من رأس ماله.

لقد سمح القانون رقم (٦٠) لسنة (١٩٧٢) للمصرف أن يصدر سندات قرض بضمان الحكومة وأن يستقرض بضمان أو بدونه حسب الشروط التي يتفق عليها مع الجهة المقرضة.

وبموجب القوانين المتلاحقة فأن للمصرف الحق في:

أن يمتلك ويتصرف بالحقوق الفنية والصناعية فيما له علاقة بالصناعة.

أن يمتلك ما يحتاجه من الأراضي والمباني ببدل أو بدون بدل.

يمتلك العقار لتمليكه لمنتسبيه لغرض قانون الاستملاك.

الاستثمار مباشرةً لدى المصارف الحكومية أو العراقية التي أكثرية رأسمالها عراقي، قسماً من المبالغ الفائضة عن حاجته بآجال قصيرة حسب الشروط التي يتفق عليها مع تلك الجهات دعماً للاقتصاد الوطني، ويعد المصرف من الدوائر شبه الرسمية ومع ذلك فأن لوزير الصناعة الحق في الاعتراض على قراراته وفي حالة عدم الاعتراض يصبح قرار المصرف نافذاً. ومن الطبيعي وبسبب طول مدة الإقراض، فأن المصرف يتقاضى فائدة أعلى من تلك التي يتقاضاها المصرف التجاري ٤ .

المحور الرابع: مصادر تمويل المصرف الصناعي ومسار استخدامها.

تعد مصادر أموال المصرف الصناعي القناة المهمة التي من خلالها يأخذ المصرف الصناعي دوره للتأثير في القطاع الصناعي من خلال استخدام موارده المالية، أذ تقسم تلك الموارد الى قسمين هما:

١. **المصادر الذاتية:**

اهم الموارد المالية للمصرف والتي تمثل الجزء الأكبر في جانب المطلوبات لبيان الموقف المالي للمصرف، وهي تنقسم الى قسمين:

رأسمال المصرف

يشير راس المال بشكل عام الى ما ساهم به أصحاب المشروع (المصرف) عند التأسيس مضافاً إليه التغييرات السنوية التي تطرأ اليه، وتكون هذه المساهمة عبارة عن تخصيصات من الدولة أذا كان المصرف منشأة عامة او عن القيمة الممنوحة للأسهم أذا كان منشأة خاصة، أما رأس المال المدفوع (Paid up Capital) فهو يتمثل بما دفعه المؤسسون عند التأسيس ويكون عادة نسبة من رأس المال الاسمي وقد يضاف عليه بالزيادة من الأرباح السنوية للمصرف حتى يتساوى مع رأس المال الاسمي ٥.

تشير البيانات الواردة في جدول (1)، الى ان راس المال المدفوع بلغ (٧٢،٨) مليون دينار، في سنة (١٩٩٢)، ليصبح بعد سنة ما مقداره (٧٥) مليون أي بمعدل نمو سنوي يقدر بـ (٣%)، والتي تمثل بداية لمرحلة جديدة تتمثل في دخول الاقتصاد العراقي نتائج نفق العقوبات الاقتصادية والتي تعني مواجهة لتحديات كبيرة، تتمثل بعدم وجود جهاز انتاجي قادر على التصدي لها؛ مما أدى الى انحسار في النشاط الاقراضي للمصرف، الامر الذي أدى الى اصدار بعض التعليمات لتنشيط عمله منها القرار (١١) و (١٢) لسنة (١٩٩١) الخاصة بتخفيض نسب الإقراض وأسعار الفائدة وإعادة التوزيع الجغرافي للمحافظات، الذي اعتمده المصرف لمنح القروض بهدف دعم وتوزيع المشاريع الصناعية، أضافة الى بعض الإجراءات المتضمنة تعديل قانون المصرف المركزي العراقي رقم (64) لسنة (1976)، أذ تم ألغاء احتكار الحكومة العراقية لأعمال الصيرفة التجارية من خلال السماح للقطاع الخاص المحلي بتأسيس مصارف تابعة بالكامل الى ملكية القطاع الخاص، وذلك من أجل التخفيف عن كاهل الحكومة، وكذلك مساهمة المصرف في سنة (١٩٩٢) في تأسيس سوق بغداد للأوراق المالية، باعتباره كان يمارس بيع وشراء الأسهم من خلال مكتب خاص في قسم الاستثمار.

تعد سنة (١٩٩٥) نقطة تحول جذرية في حياة المصرف الصناعي، بعد ان أصدرت التعليمات من الجهات العليا بتحويله الى شركة مساهمة تمارس اعمال الصيرفة الشاملة، الامر

الذي تطلب احداث تغيرات واسعة وشاملة في سياسة الإقراض، الاستثمار وكذلك التنظيم بما يحقق انطباق صفة المصرف التجاري عليه ٦ .

أما ما يتعلق برأسمال المصرف الصناعي كونه أحد المصارف المتخصصة والمملوك للدولة، لم يحظى باهتمام كبير لغاية عام (1995) أذ بلغ رأس ماله في احسن الأحوال (72,8) مليون دينار في سنة (1992)، بمعدل تغير سنوي (5%) *، ومعدل نمو مركب بلغ خلال المدة (١٩٩٥-١٩٩٢) هو (3%) ** وذلك يعود بالأساس الى قلة التخصيصات الممنوحة من قبل الدولة الى المصرف، بسبب العقوبات الاقتصادية؛ والتي أدت الى انخفاض في العوائد المالية، أما معدل النمو المركب خلال المدة (١٩٩٦-٢٠٠٣) فقد ارتفع ليصبح (٢٥%)، نتيجة للاهتمام المتزايد، بتطوير الصناعة، لتعويض النقص الحاصل بالسلع المستوردة.

ان بلوغ رأس المال المدفوع (١٠) مليار دينار، وبنسبة زيادة سنوية قدرت بـ (٩٠٠%) في سنة (٢٠٠٥)، جاء نتيجة إلزام المصرف المركزي بتحديد الحد الأدنى لرأس مال المصارف المحلية٧ والتي تمثل اعلى نسبة زيادة سنوية خلال المدة قيد الدراسة، بعدها أخذت نسبة الزيادة بالتناقص لتصبح (١٥٠%) في سنة (٢٠٠٦) برأس مال مقداره (٢٥) مليار دينار، لم يتغير راس المال المدفوع للمدة (٢٠١٠-٢٠٠٦)، وبقي ثابتاً الى سنة (٢٠١١) أذ أصبح (٧٥) مليار أي بنسبة زيادة (٢٠٠%)، أن المتتبع للسنوات العشر الأخيرة سوف يجد نسبة الزيادة بلغت في المتوسط (٤٦%) ** ، مما يشير الى حالة التراجع في دعم راس مال المصرف خلال هذه المدة، على الرغم من كونه النافذة الأساس للاهتمام بالقطاع الصناعي، والذي يعد الرائد في قيادة قاطرة التنمية الاقتصادية.

جدول (١)

راس المال المدفوع للمصرف الصناعي للمدة (٢٠١٥-١٩٩٢) (ألف دينار)

المصدر: عمود ١ بيانات مستلمة من المصرف الصناعي.

السنة	رأس المال المدفوع (١)	معدل النمو السنوي (٢)	السنة	رأس المال المدفوع (١)	معدل النمو السنوي (٢)
1992	72,847	-	2004	1,000,000	0%
1993	75,000	3%	2005	10,000,000	900%
1994	76,364	2%	2006	25,000,000	150%
1995	78,878	3%	2007	25,000,000	0%
1996	121,531	54%	2008	25,000,000	0%
1997	201,660	66%	2009	25,000,000	0%
1998	201,660	0%	2010	25,000,000	0%
1999	219,009	9%	2011	75,000,000	200%
2000	400,000	83%	2012	125,000,000	67%
2001	400,000	0%	2013	175,000,000	40%
2002	400,000	0%	2014	175,000,000	0%
2003	1,000,000	150%	2015	175,000,000	0%

العمود: 2 من عمل الباحث.

تنويه: ميزانية المصرف الصناعي (٢٠١٢) وما بعدها غير مصادق عليها.

٢. **المصـــادر غيـــر الذاتيـــة:** تعـد مـوارد ماليـة داعمـة للمـوارد الذاتيـة والتـي تشـتمل على الاتي:

أ - **<u>قروض طويلة الاجل</u>** *:

يمثل ذلك المورد الذي في ذمة المصرف أتجاه الاخرين، سواء كانت مؤسسات أو افراد تقدم قروضاً لغرض تقديم الدعم والمساندة لاستخدامات الأموال المختلفة.

لم تؤشر قروض مستلمة طويلة الاجل طيلة سنوات المدة المبحوثه من خلال البيانات الواردة في جدول (٢)، باستثناء السنوات السبع ما قبل السنة الأخير، والتي تشير الى وجود توسع من قبل

المصرف باتجاه استخدامات تلك الأموال، الا ان أهميتها النسبية الى مجمل الموارد الغير ذاتية شكلت النسب الاتية وحسب السنوات التي ظهرت بها وكما يلي (٢,٣%، ٢,٣%، ٠,٧%، ٠,٥%، ٠,٤%، ٠,٢%، ٠,٤%) وعلى التوالي، وهي موارد بسيطة، ليس لها ذلك الدور، ولا تستحق الوقوف عليها، الا أنه يمكن القول أن الانخفاض في هذا المورد يعوض من خلال المورد الغير ذاتي الاخر(الودائع) وهو ما سنلاحظه بالفقرة الاتية.

جدول (٢)

قروض مستلمة من قبل المصرف الصناعي للمدة (٢٠١٥-١٩٩٢)

(ألف دينار)

السنة	قروض طويلة الاجل	السنة	قروض طويلة الاجل	السنة	قروض طويلة الاجل
١٩٩٢	٠	٢٠٠٠	٠	٢٠٠٨	٢،٣٧٧،٢٢٢
١٩٩٣	٠	٢٠٠١	٠	٢٠٠٩	٢،٣٧٧،٢٢٢
١٩٩٤	٠	٢٠٠٢	٠	٢٠١٠	١،١٢٧،٢٢٢
١٩٩٥	٠	٢٠٠٣	٠	٢٠١١	١،١٢٧،٢٢٢
١٩٩٦	٠	٢٠٠٤	٠	٢٠١٢	١،١٢٧،٢٢٢
١٩٩٧	٠	٢٠٠٥	٠	٢٠١٣	١،١٢٧،٢٢١
١٩٩٨	٠	٢٠٠٦	٠	٢٠١٤	١،١٢٧،٢٢٢
١٩٩٩	٠	٢٠٠٧	٠	٢٠١٥	٠

من عمل الباحث بالاعتماد على تقارير مستلمة من الجهاز المركزي للإحصاء لسنوات الجدول، باستثناء سنتي (٢٠١١) و (٢٠١٥) بيانات مستلمة من المصرف الصناعي.

ب -**الودائع:**

تعد الودائع احدى اهم الموارد المالية غير الذاتية للمصارف المتخصصة بشكل عام والمصرف الصناعي بشكل خاص، والتي سجلت ثلاثة أنواع من الودائع كما ظهر في جدول (٣)، هي: الثابتة *، التوفي ** (لم تؤشر الا من خلال السنوات الأخيرة)، الجارية ***، والودائع الآجلة **** ، كان نصيب الودائع الثابتة والجارية هي الأعلى من خلال تلك البيانات، أذ بلغت في سنة (١٩٩٢)، (63,6 ، 24,3) مليون دينار، ليشكلا أهمية نسبية (٧٢%، ٢٨%) على التوالي. المتتبع لمسار السلسلة الزمنية للودائع بنوعيها، يجد ان الودائع الثابتة في البداية كانت تشكل النسبة الأعلى، أذ بلغت (٧٢%) مقابل (٢٨%) في سنة (١٩٩٢)، و (٨٩%) مقابل (٨%) في سنة (١٩٩٣) بعد ذلك بدأت الودائع الجارية تحتل وبشكل تدريجي مكانة الودائع الثابتة، أذ أصبحت تحتل نسبة (٩٧%) من اجمالي الودائع خلال السنتين (٢٠٠٧، ٢٠٠٨) كما في جدول (٣)، وأخذت الفجوة تزداد بين الوديعتين، كما مبين في الشكل البياني (١) والذي يشير الى حجم كل منهما خلال السلسلة قيد الدراسة.

جدول (٣)

اجمالي الودائع لدى المصرف الصناعي للمدة من (١٩٩٢-٢٠١٥) (ألف دينار)

السنة	ودائع ثابتة (١)	ودائع توفير (٢)	ودائع جارية (٣)	ودائع آجلة (٤)	أجمالي الودائع (٥)	نسبة الودائع الثابتة ٦= (١/٥)	نسبة الودائع الجارية ٧= (٣/٥)	النمو السنوي لأجمالي الودائع (٨)
1992	٦٣،٦٥٠	٠	٢٤،٣٧٨	٥٩٦	٨٨،٦٢٤	72%	28%	-
1993	٥٠،٣٥٠	٠	٤،٧٥٨	١،٧١٤	٥٦،٨٢٢	89%	8%	-36%
1994	٥٣،٠٠٠	٠	٤٧،٢٥٢	٨٠	١٠٠،٣٣٢	53%	47%	77%
1995	٧٩،٥٠٠	٠	٦٧،٨٤٢	٣،٥٨٠	١٥٠،٩٢٢	53%	45%	50%
1996	٢٣٨،٠٠٠	٠	٢٤٩،٣٢٣	١٨،٧٢٧	٥٠٦،٠٥٠	47%	49%	235%
1997	٣٧٤،٠٠٠	٠	٥٧٢،١٠٧	٧،٩٩٢	٩٥٤،٠٩٩	39%	60%	89%
1998	٨٤٢،٥٠٠	٠	١،٤٣٩،٣٤٧	٣٤،٠٤٠	٢،٣١٥،٨٨٧	36%	62%	143%
1999	٢،٢٢١،٠٠٠	٠	٨،٢٤٤،٦٧٤	٩٨،٨٩٦	١٠،٥٦٤،٥٧٠	21%	78%	356%
2000	١،٦٧٢،٠٠٠	٠	١٢،٢٩٣،٧٨٩	٩٨،٣٣٦	١٤،٠٦٤،١٢٥	12%	87%	33%
2001	٧،٤٩٦،٠٠٠	٠	٢٠،١٨١،٤٧٩	٤٦٨،٠١١	٢٨،١٤٥،٤٩٠	27%	72%	100%
2002	١١،٧٥٨،٧٧٥	٠	٢٩،٦٧٨،٤٦٥	٦٥٣،٦٠٣	٤٢،٠٩٠،٨٤٣	28%	71%	50%
2003	١٤،٩٥٧،٦٢٠	٠	٢٦،٣٣٩،٥٧٧	٥٠،٥٧٨	٤١،٣٤٧،٧٧٥	36%	64%	-2%
2004	٣٠،٤٣٢،٩٣٠	٠	١٣،١٧٢،٨١٩	٦٤٩،٧٦٧	٤٤،٢٥٥،٥١٦	69%	30%	7%
2005	٢٥،٢٢٥،٠٠٠	٠	٣٥،٢٧٤،٥٨٠	٦٨،٣٥٣	٦٠،٥٦٧،٩٣٣	42%	58%	37%
2006	١٥،٨٢٦،٠٠٠	٠	٢٣،٩٥١،٣٤٠	٥٦٤،٥١١	٤٠،٣٤١،٨٥١	39%	59%	-33%
2007	١،٥٥٦،٠٠٠	٠	٥٧،٠٨٢،٣٩٣	٤٧٤،٨٢٧	٥٩،١١٣،٢٢٠	3%	97%	47%
2008	٨٠٦،٠٠٠	٠	٧٣،٤١٩،٤٢٧	١،٧٩١،٩٧٧	٧٦،٠١٧،٤٠٤	1%	97%	29%
2009	٨٠٦،٠٠٠	٦٢٢،٣٧٥	٦٥،٠١٦،٢٥٢	٨،٣١٥،٥٦٧	٧٤،٧٦٠،١٩٤	1%	87%	-2%
2010	٨٠٦،٠٠٠	٧٥٥،٥٩٨	١٣٦،٦٤٩،٩٣٧	٨،٦٤٨،٥٣٥	١٤٦،٨٦٠،٠٧٠	1%	93%	96%

4%	99%	1%	١٥٣،١٠٨،٤٦١	٠	١٥١،١٤٣،٢٧٤	١،١٥٩،١٨٧	٨٠٦،٠٠٠	2011
-6%	97%	1%	١٤٣،٥١٣،٠٥٥	٢،١٣٤،١١٤	١٣٩،٤٩٩،٤٧٠	١،٠٧٣،٤٧١	٨٠٦،٠٠٠	2012
179%	98%	0.002%	٣٩٩،٧٨١،٤٦٣	٧،٦٨١،٥٠٧	٣٩٠،٤٤٦،٤٩٦	١،٦٤٧،٤٦٠	٦،٠٠٠	2013
-64%	95%	0.004%	١٤٥،٢٩٩،٤٠١	٤،٨٤٧،٤٤٨	١٣٨،٧٣٤،٣٢٠	١،٧١١،٦٣٣	٦،٠٠٠	2014
3%	90%	9%	١٤٨،٩٦٣،٤٩٩	٠	١٣٤،١١٦،٣١٩	١،٦٩١،١٨٠	١٣،١٥٦،٠٠٠	2015

شكل بياني (٢) القروض الممنوحة للمدة (١٩٩٢-٢٠١٥)

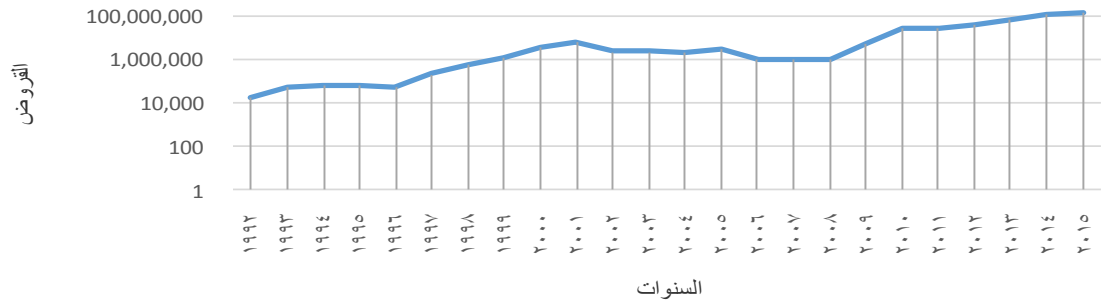

عمود (١، ٢، ٣، ٤) تقارير مستلمة من الجهاز المركزي للإحصاء لسنوات الجدول، باستثناء سنتي (٢٠١١) و (٢٠١٥) بيانات مستلمة من المصرف الصناعي.

عمود (٥، ٦، ٧، ٨) من عمل الباحث.

من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (٣) عمود (١، ٣).

القروض الممنوحة : تعد القروض الصناعية إحدى أهم الوظائف الأساسية المنوطة للمصرف الصناعي أذ من خلال تلك القروض الممنوحة نرى ولادة المشروع الصناعي، أو قروض مقدمة لعملية أعادة تأهيل مشاريع صناعية قائمة، أو إضافة خطوط إنتاجية جديدة من شأنها ان تسهم في عملية توسيع تلك المشاريع، بالنتيجة كلها تصب في دعم القطاع الصناعي من اجل النهوض به، بعبارة أخرى هي تدفقات نقدية من شأنها أن تخلق تدفقات سلعية.

من خلال البيانات الواردة في جدول (٤)، نلاحظ أن القروض الممنوحة من قبل المصرف الصناعي بلغت (١٧،٥٧٧) ألف دينار سنة (١٩٩٢)، في السنة اللاحقة مباشرة ارتفع مبلغ القرض ليصل الى (٥٠،٦٤٠) ألف دينار وبمعدل نمو سنوي (١٨٨%)، والذي يعد اعلى معدل نمو سنوي للمدة (١٩٩٢-٢٠٠٣)، باستثناء سنة (١٩٩٧)، والتي بلغ مقدار القروض الممنوحة (٢١٨،٨١٢) الف دينار، وبمعدل نمو سنوي (٢٩٥%)، وذلك يعود للزيادة الحاصلة في معدلات

نمو راس المال المدفوع والتي تعبر عن التوسع في نشاط المصرف الصناعي، وكذلك قيام المصرف بأعمال الصيرفة التجارية *وكما مثبت في الجداول (١) و (٣)، اما بالنسبة لأكبر قرض ممنوح بالمطلق خلال المدة الزمنية أنفة الذكر، فكان من نصيب سنة (٢٠٠١)، وهو (٦،٥٨٠،١٠٤) الف دينار.

تعد المدة الزمنية التي سبقت سنة (٢٠٠٣) من أصعب السنوات نظراً للظروف التي عصفت بالاقتصاد العراقي، وبالخصوص في الربع الأول منها، أذ اتسمت السياسة المالية خلال هذه الحِقْبة، بالتوسع المالي الناجم عن عجز الموازنة العامة، والذي كان يمول بموارد تضخمية، ولقد كان لزاماً على السياسة النقدية ان توازن الاتجاه التوسعي قدر الإمكان بسياسة ائتمانية تشديديه، تقلل من الائتمان وتدفع باتجاه تجميع المدخرات لدى الجهاز المصرفي، لغرض إعادة تدويرها من الانفاق الحكومي، بغية التخفيف من الاتجاه التضخمي الناجم عن الإصدار النقدي الجديد، الا أن الملاحظ من خلال جدول (٤) أن هناك تزايد في مقدار القروض الممنوحة، مما شكل قاعدة استثناء للمصارف المتخصصة، بسبب التناقص في الناتج المحلي الإجمالي، ولا سيما أسهام القطاعات السلعية، ولكون الجزء الأكبر من الناتج السلعي كان يوزع، بدون مقابل نقدي، او بمقابل نقدي رمزي، فأن الكتلة النقدية التي كانت تتضاعف بمعدل (٤,٥) مرة خلال الحقبة (١٩٩٥-١٩٩٠)، كانت فائضة عن حاجة التداول السلعي، ويعزز هذا الاتجاه ظاهرة الهرب من النقود التي تبرز في فترات التضخم الجامح، اما بالنسبة للسنوات اللاحقة، أي بعد المباشرة بتطبيق مذكرة التفاهم، وبعد التحسن الكبير الذي شهدته القطاعات السلعية، وزيادة التدفق السلعي، وبعد ان تحولت ظاهرة الهرب من النقود الى ظاهرة اكتناز النقود، وبعد الاستقرار النسبي لأسعار الصرف والمستوى العام للأسعار، لم يعد للسياسة النقدية الانكماشية أي مبرر، فالكتلة النقدية لم تعد فائضة عن حاجة التداول، لاسيما أذا ما اخذنا بالحسبان حجم الاكتناز الذي يصعب تقديره وكمؤشر لحالة عدم كفاية السيولة فان معظم الوحدات الإنتاجية العامة والخاصة تعاني من عجز السيولة النقدية، وان اعداداً تقدر بـ (٧٠%) من المشاريع الصناعية الخاصة متوقفة بسبب عجز السيولة وعدم توفر رؤوس أموال التشغيل، الامر الذي ينعكس على مستوى التوظيف وفرص العمل، وينعكس بدوره على حجم الطلب الفعال ويدخل الاقتصاد العراقي في دوامة الانكماش وعدم القدرة من الاستفادة من الموارد السلعية لمذكرة التفاهم بالشكل الامثل ٣، وهو ما نلاحظه من خلال الشكل (٢) لحالة التوسع في منح القروض للمدة من (٢٠٠١-١٩٩٦)، كما يمكن القول ان معدل النمو المركب للمدة قبل (٢٠٠٣) بلغ (٥٣%)، أما ما يتعلق بالمدة الزمنية اللاحقة، سجلت سنة (٢٠١٥) أعلى مقدار بالمطلق، أذ بلغت قيمة القروض الممنوحة (١٥٢،١٨٦،٠٥٩) الف دينار،

تلتها سنة (٢٠١٤)، والتي بلغت (١٢٤،٣٨٢،٢٠٣) الف دينار، وكما موضح في الجدول (٤)، وهو أمر يعود الى الزيادة الحاصلة في راس المال المدفوع، أذ ازداد من (١٢٥) مليار سنة (٢٠١٢) الى (١٧٥) مليار سنة (٢٠١٣)، أي ان زيادة راس المال المدفوع، أعطى مساحة اكبر للتوسع في منح الائتمان للسنوات التالية.

أما ما يتعلق بمعدل النمو السنوي للقروض الممنوحة، فان المدة الزمنية قبل سنة (٢٠٠٣) تشير الى وجود معدلات نمو متناقصة، كما موضح من خلال الشكل البياني (٣)، وان المدة الزمنية اللاحقة، أي بعد (٢٠٠٣)، فان المسار العام لمنحنى معدلات النمو السنوي يشير الى وجود معدلات نمو سنوي متزايد. يمكن تفسير ذلك الى أن معدل النمو السنوي المركب لرأس المال المدفوع قبل سنة (٢٠٠٣) بلغ (٢٣%)، وان معدل النمو السنوي المركب بعد (٢٠٠٣) بلغ (٣٨%)، يضاف الى ذلك لم تسجل وجود قروض مستلمة الا بعد سنة (٢٠٠٨)، كما مثبت في جدول (٢)، وهو نتيجة طبيعية، عند زيادة المدخلات، تزداد المخرجات.

جدول (٤)

اجمالي القروض الممنوحة من قبل المصرف الصناعي للمدة (٢٠١٥-١٩٩٢) (ألف دينار)

السنة	القروض الممنوحة	معدل النمو السنوي	السنة	القروض الممنوحة	معدل النمو السنوي
1992	17,577	-	2004	2,275,475	-5%
1993	50,640	188%	2005	3,144,964	38%
1994	68,792	36%	2006	958,311	-70%
1995	66,212	-4%	2007	1,065,524	11%
1996	55,367	-16%	2008	1,001,165	-6%
1997	218,812	295%	*2009	5,328,763	432%
1998	574,725	163%	2010	29,798,387	459%
1999	1,273,110	122%	2011	30,618,345	3%
2000	3,476,529	173%	**2012	38,643,050	26%

77%	68,534,969	2013	89%	6,580,104	2001
81%	124,382,203	2014	-64%	2,377,742	2002
22%	152,186,059	2015	0%	2,386,267	2003

من عمل الباحث بالاعتماد على تقارير مستلمة من الجهاز المركزي للإحصاء لسنوات الجدول، باستثناء سنتي (٢٠١١) و (٢٠١٥) بيانات مستلمة من المصرف الصناعي.

عمود معدل النمو السنوي من عمل الباحث.

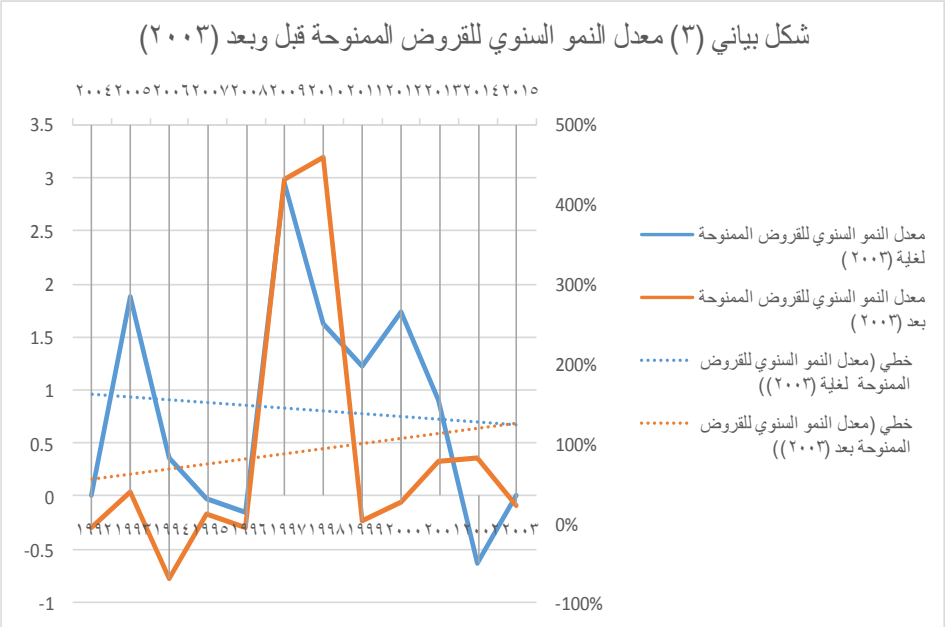

من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (٤).

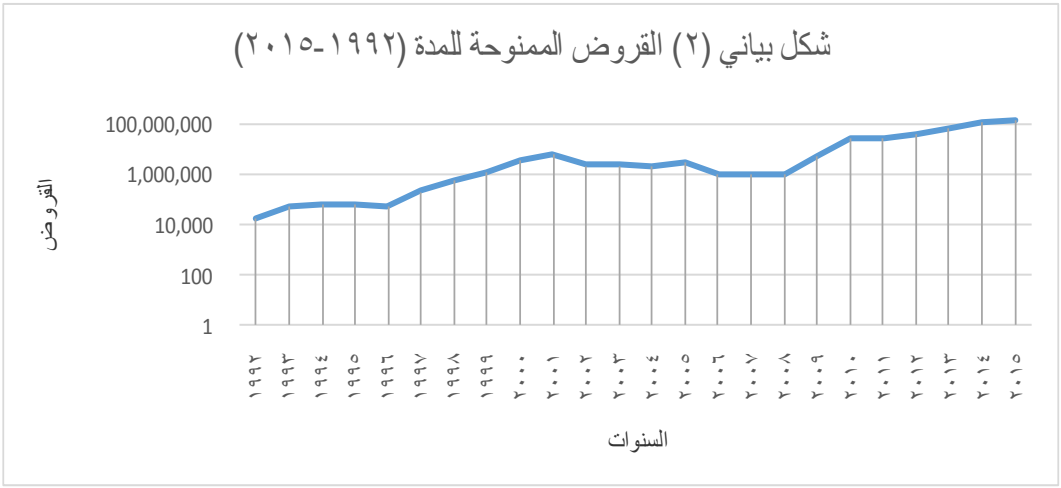

من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (٤)

الاستنتاجات:

المصرف الصناعي لم يعد مصرفاً متخصصاً، بل يمارس أعمال الصيرفة التجارية إضافة الى الاعمال المنوطة به، أي انه يمارس اعمال الصيرفة الشاملة .

الدعم المقدم من قبل الدولة الى المصرف الصناعي، من خلال ما مخصص من راس مال مدفوع ومملوك للدولة، لا يتناسب مع حجم الأعباء التي يتحملها المصرف كونه معني بتنمية القطاع الصناعي.

ان ضمان تسديد التسهيلات تشترط توفير ضمانات بدلا من الكفالة الشخصية الضامنة من زبون اخر، الامر الذي يؤدي الى صعوبة الحصول على تسهيلات للصناعيين الحقيقيين، والذي يؤدي بدوره الى التحول في التسهيلات الى أصحاب الأملاك العقارية بدلا من أصحاب النشاط الاقتصادية.

هنالك زيادة في نسبة الودائع الجارية على حساب الودائع الثابتة، وان تلك الزيادة، مؤشر على وجود حالة غير صحيحة، وبالخصوص بالنسبة للمصارف المتخصصة، كونها ودائع قصيرة الاجل، لا يمكن الاستفادة منها في منح القروض، فهي لا تمثل أضافة حقيقية للموارد الغير ذاتية.

السياسة الاقراضية للمصرف الصناعي في ظل العقوبات الاقتصادية، ومن خلال معدلات النمو السنوي المركب للمدة قبل (٢٠٠٣) أكثر نشاطاً من السياسة الاقراضية في ظل التحرر الاقتصادي أي بعد (٢٠٠٣).

التوصيات:

التعامل مع المصرف الصناعي على انه مصرف تنموي، وليس تجاري، وهو معني بتنمية وتطوير قطاع معين، وهو القطاع الصناعي.

التركيز على دعم راس مال المصرف الصناعي، بعيداً عن مصادر الأموال الأخرى، كونه يوصف بالاستقرار والثبات، وهو ما ينسجم مع طبيعة ونشاطات المصرف، الذي يقدم قروضاً مدة استرجاعها، متوسطة وطويلة الاجل.

ضرورة تقييم الملاءة المالية للمقترضين، اذ ان التسهيلات المقدمة من قبل المصارف إذا كانت تعطى على أساس ما يملكه المستثمر من أموال منقولة وغير منقولة فان الائتمان سيكون أكبر من الاستحقاق مما يترتب عليه تلكؤ في التسديد، اما إذا كان حسب النشاط فان الائتمان يكون مناسباً للاستحقاق، وهذا يعود الى تحديد الملاءة المالية، هل هي كل ما يملك الشخص، او ان المشروع هو الضامن لذلك القرض.

تحديد نسبة معينة من الائتمان الممنوح لكل مصرف وذلك بهدف عدم تركز أموال المصرف لدى عدد محدود من الأشخاص بل توزيعها على عدد كبير من المستفيدين من اجل التقليل من المخاطر.

التخفيف من الضمانات المقدمة من قبل المصرف الصناعي والنظر الى المشروع المزمع انشاءه او تطويره قبل النظر الى الملاءة المالية، بخلاف الائتمان الاستهلاكي الذي يركز على الملاءة المالية.

ان القروض المقدمة من قبل المصرف، هي قروض متوسطة أو طويلة الاجل، بعبارة أخرى فأن مصادر أموال المصارف المتخصصة يجب أن تتسم بانها مصادر توصف بانها ثابتة، ولا تخضع لتقلبات مفاجئة ومستمرة.

الهوامش :

١.أكرم ياسين محمود، دراسة إمكانية تطبيق النظام المحاسبي الموحد على مصرف الرافدين والمصارف المتخصصة في العراق، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد. (١٩٨٥)، ص (٧٤-٧٣).

٢.سهام محمد العزاوي، دور المصارف المتخصصة بعملية التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (١٩٨٠-٢٠٠٠)، أطروحة مقدمة الى مجلس المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، (٢٠٠٤)، ص (٩٨).

* تم اعتماد الصيغة الآتية في احتساب التغير السنوي

$$R = \frac{(Y_T - Y_t)}{Y_t} * 100$$

إذ:

- التغير السنوي = R

- سنة المقارنة = YT

- سنة الاساس = Yt

كذلك يمكن احتساب التغير السنوي وفق المعادلة الاتية:

$$R = (\frac{(Y_T)}{Y_t} - 1)$$

للاطلاع مراجعة: محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية، بغداد، ٢٠٠١، ص١٢٥.

** من عمل الباحث بموجب الصيغة الآتية $y=Ae^{rT}$ وبتحويلها الى الصيغة الخطية تصبح: $Lny=LnA+rt$ إذ تمثل(y) المتغير المراد حساب معدل نموه السنوي (A) الحد الثابت، (r) معدل النمو السنوي المركب (T) متغير الزمن، وللمزيد من التفاصيل راجع، د. محمد صالح الكبيسي، ود. محمد حسن رشم، مقدمة في الإحصاء الاقتصادي، المكتبة القانونية، بغداد، ٢٠١٣، ص٢١٩.

٧- المصرف العراقي المركزي، قانون المصارف رقم (٩٤)، (٢٠٠٤)، بغداد.

** من عمل الباحث بالاعتماد على الصيغة (المجموع/عدد السنوات)

* هي القروض المستلمة من الغير، التي تستحق السداد لمدة أكثر من سنة. راجع المؤشرات المالية للنشاط المالي، الصادرة من الجهاز المركزي للحصاء.

* هي الودائع لأجل محدد وحين الطلب.

** هي حسابات التوفير وحسابات الادخار العقاري.

*** هي كافة الحسابات الجارية الدائنة.

**** وتشتمل على حساب المنظمات بالعملات الأجنبية ورواتب العاملين في المنظمات العربية وتأمينات مستلمة ومقبوضات لقاء العمليات المصرفية ولقاء خطابات الضمان...الخ. للاطلاع راجع التقارير السنوية للمؤشرات المالية الصادرة من الجهاز المركزي للإحصاء.

* أبتدأ المصرف في ١٩٩٦/٤/١ القيام بأعمال الصيرفة التجارية، استنادا لقرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (٦) لسنة (١٩٩٦) وباشر فعلاً بتقديم مثل هذه التسهيلات اعتباراً من ١٩٩٧/٥/١. للاطلاع راجع التقرير السنوي الصادر من المصرف الصناعي لسنة (٢٠١٥).

٨.همام راضي الشماع، الائتمان المصرفي في العراق الواقع والمتطلبات، بيت الحكمة، بغداد (٢٠٠٢)، ص (١٦٩).

* إيقاف العمل بالصيرفة الشاملة، بموجب توجيهات وزارة المالية، والتوجه لمنح القروض للصناعيين فقط. للاطلاع راجع التقرير السنوي، ٢٠١٥، ص٣٢.

** حصلت موافقة وزير المالية، بممارسة نشاط الصيرفة التجارية الشاملة في ٢٠١٢/١٢/١٢. التقرير السنوي، ٢٠١٥، ص٣٢.

المصادر :

١. الشماع، همام راضي. (٢٠٠٢). الائتمان المصرفي في العراق الواقع والمتطلبات. بغداد: بيت الحكمة.
٢. العزاوي، سهام محمد. (٢٠٠٤). دور المصارف المتخصصة بعملية التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (١٩٨٠-٢٠٠٠)، أطروحة مقدمة الى مجلس المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية . بغداد: الجامعة المستنصرية.
٣. المحاويلي، عصام محمد حسن، و العاني، طيبة ماجد حميد. (٢٠١٤). الائتمان المصرفي. بغداد: دار الدكتور للعلوم الادارية.
٤. المركزي، المصرف العراقي. (٢٠٠٤). قانون المصارف رقم (٩٤). بغداد: المصرف المركزي العراقي.
٥. سعيد، عبد السلام لفتة. (٢٠١٧). أدارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي. بغداد: مطبعة الكتاب.
٦. محمود، أكرم ياسين. (١٩٨٥). دراسة إمكانية تطبيق النظام المحاسبي الموحد على مصرف الرافدين والمصارف المتخصصة في العراق، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد. بغداد: جامعة بغداد.
٧. وزارة الصناعة والمعادن. (٢٠١٣). الاستراتيجية الصناعية في العراق حتى عام ٢٠٣٠.